(٦) اتجاهات الاقتصاد الاسرائيلي منذ حزيران ١٩٦٧ : فؤاد حمدي بسيسو

شهد الاقتصاد الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ تطورات ارتبطت بصورة مباشرة بالتطورات السياسية والعسكرية الاسرائيلية ، كما تميزت تطوراته بتسجيلها لمعدلات نمو مرتفعة نسبيا شملت جميع القطاعات . ورغم ذلك فقد واجه الاقتصاد العديد من المشاكل التي ارتبطت بتزايد معدلات الانفاق العسكري التي انعكست على زيادة حدة مشاكل العجز في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة الاسرائيلية العامة . وقد لجأت ادارة السياسة الاقتصادية الاسرائيلية الى مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بهدف مواجهة مشاكل الاقتصاد وتحقيق الملاءمة بين متطلبات نمو الاقتصاد والحد من الضغوط التضخمية بهدف تحقيق نمو اقتصادي يحقق الاهداف وينمو بشكل متوازن .

الاقتصاد الاسرائيلي (١٩٦٧ — ١٩٦٩)

سبق ان مر الاقتصاد الاسرائيلي بفترة تراجع عام اصابت معظم قطاعاته خلال الفترة ١٩٥٥ الى منتصف ١٩٦٧ ، وقد ارتبطت هذه الموجة من الركود بالاسباب الرئيسية التالية(١) : أ) السياسات الانكماشية التي لجأت اليها السلطات الاقتصادية للحد من موجة التضخم والانتعاش التي أصابت الاقتصاد في الفترة السابقة ، ولتخفيف حدة عجز ميزان المدفوعات الاسرائيلي فأدت هذه السياسة الى نتائج عكسية . ب) انخفاض معدلات الهجرة اليهودية وتراجع نشاط البناء مما انعكس على معظم الصناعات الاسرائيلية (تزود صناعة البناء ١٠ ٪ من القطاع الصناعي باحتياجاته) . ج) انخفاض معدلات تدفق رأس المال الاجنبي سواء منه القروض او الهبات (التحويلات بدون مقابل) والتي ارتبطت بتراجع حماس اليهودية العالمية في تمويل اسرائيل خلال تلك الفترة .

وقد استمرت فترة الركود الى منتصف عام ١٩٦٧، حيث قامت اسرائيل بعدوانها على الدول العربية(٢). وبدأ الاقتصاد منذ حلول النصف الثاني من عام ١٩٦٧ ، اي بعد حرب حزيران مباشرة يسترد نشاطه ونموه بفعل العوامل الرئيسية التالية : — أ) السياسات المالية والنقدية التوسعية التي لجأت اليها السلطات الاقتصادية الاسرائيلية . ب) الزيادة الحادة في الانفاق العام التي ارتبطت بتزايد الانفاق على الشؤون العسكرية ، وما تطلبته عملية احتلال الاراضي العربية . ج) التخفيض في قيمة الليرة الاسرائيلية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ بنسبة ١٤،٣ ٪ . حيث اصبح الدولار يعادل ٣،٥ ليرات اسرائيلية بدلا من ٣ ليرات .

وقد لوحظ ان معدل الانفاق المحلي خلال عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ والسبب الرئيسي لرواج الاقتصاد كان اعلى من معدل الزيادة في الانتاج المحلي الاجمالي ، مما كان يتوقع معه ان ينعكس ذلك على ارتفاع كل من مستوى الاجور والاسعار . ولكن مستوى الاجور بقي ثابتا كنتيجة للاتفاقية التي وقعت بين كل من الحكومة والاتحادات التجارية واصحاب العمل خلال عام ١٩٦٧ ، والتي جمدت بموجبها الاجور . ونتيجة لها لم ترتفع الاجور ، كما لم ترتفع الاسعار بمعدل ملحوظ ، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في حجم المستوردات التي غطت الفجوة بين الانتاج المحلي والطلب . وكانت النتيجة الطبيعية لذلك تزايد العجز في حساب السلع والخدمات لميزان المدفوعات الاسرائيلي، مما ادى الى انخفاض حجم الاحتياطات من الذهب والعملات الاجنبية خلال عام ١٩٦٨ بما قيمته ٥٠ مليون دولار واستمر هذا الانخفاض وبشدة في عام ١٩٦٩ ، ووصل حجم هذا الاحتياطي في حزيران (يونيو) ١٩٦٩ الى ما قيمته ٥٤٣ مليون دولار (وهو ما يمول واردات ثلاثة شهور فقط من السلع والخدمات) ثم وصل في نهاية عام ١٩٦٩ الى ما قيمته ٤١٢،٤(٣) مليون دولار . وتفسير هذا الانخفاض المتزايد الذي تعرض له الاحتياطي الاسرائيلي من الذهب والعملات الاجنبية، ان حركة التحويلات الاجنبية من القروض والهبات والتي كانت قبل ذلك تغطي العجز في ميزان المدفوعات وتسمح بتكوين فائض يضاف الى رصيد الاحتياطي ، ان حركة التحويلات هذه قصرت الى حد كبير عن تغطية عجز ميزان المدفوعات . فبينما بلغ حجم هذه التحويلات خلال عام ١٩٦٩ ما قيمته ٦٣٠ مليون دولار فقد بلغ عجز حساب السلع والخدمات ما قيمته ٨٩٤ مليون دولار(٤). وكان الانخفاض السريع في الاحتياطي من الذهب والعملات الاجنبية مصدر قلق كبير في اسرائيل ، لاعتبارات تتعلق بالمركز المالي الدولي وسمعتها المالية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالمقدرة على الاقتراض ، وذلك من الوجهة